

Distr.: General  
5 August 2013  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## الدورة الثامنة والستون

البند ٢٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*

## دور المرأة في التنمية

## تقرير الأمين العام

موجز

عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٦/٦٦ بشأن دور المرأة في التنمية، يركز هذا التقرير على العمل اللائق وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والحماية الاجتماعية، كما يؤكد على أن العمل اللائق والدعم المقدم إلى أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، فضلاً عن الحماية الاجتماعية أمور جوهرية بالنسبة لتحقيق مساواة الجنسين وتمكين المرأة وكذلك من أجل تحقيق النمو والتنمية على أساس شامل ومنصف ومستدام. وإذ يتسم العمل اللائق والدعم المقدم إلى أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والحماية الاجتماعية بأهمية خاصة في سياق الأزمة المالية والاقتصادية العالمية فإن هذه الجوانب تنجم عنها آثار مهمة ومضاعفة عبر منظور من الغايات الإنمائية. بما في ذلك الحد من الفقر وتحسين رفاه الطفل. وترد في التقرير توصيات للنظر فيها من جانب الجمعية العامة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

A/68/150 \*

300813 290813 13-41905X (A)



## المحتويات

## الصفحة

٣	.....	أولاً - مقدمة
٣	.....	ثانياً - معلومات أساسية
٨	.....	ثالثاً - العمل اللائق للمرأة
١١	.....	رابعاً - التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء والدعم المقدم من جانب وكالات الأمم المتحدة لمعالجة مسألة العمل اللائق للمرأة
١٤	.....	خامساً - التصدي لعمل المرأة غير المأجور في مجال الرعاية
١٦	.....	سادساً - التدابير المتخذة من جانب الدول والدعم المقدم من جانب وكالات الأمم المتحدة للاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها المرأة مع الحد منها وإعادة توزيعها
١٩	.....	سابعاً - الحماية الاجتماعية للمرأة
٢٢	.....	ثامناً - التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء والدعم المقدم من جانب وكالات الأمم المتحدة للتعامل مع الأولويات الوطنية بشأن الحماية الاجتماعية للمرأة
٢٥	.....	تاسعاً - النتائج والتوصيات

## أولاً - مقدمة

١ - في قرارها ٢١٦/٦٦ بشأن دور المرأة في التنمية، سلّمت الجمعية العامة بالصلوات القائمة بين مساواة الجنسين والقضاء على الفقر وبلوغ الغايات الإنمائية للألفية. وأكدت الجمعية العامة من جديد على المساهمات المهمة التي تقدمها المرأة في مجال الاقتصاد وفي مكافحة الفقر وحالات اللامساواة من خلال الأعمال التي لا تحصى والتي يمكن أن تحصى سواء في المنزل أو في المجتمع المحلي أو في موقع العمل مع التأكيد من جديد على أن تمكين المرأة أمر جوهري بالنسبة لاستئصال شأفة الفقر.

٢ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ القرار ٢١٦/٦٦ في دورتها الثامنة والستين بما في ذلك ما يتصل بإدراج منظور جنساني في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وفي هذا التقرير ينصّب الاهتمام بشكل خاص على قضايا العمل اللائق وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والحماية الاجتماعية بالنسبة للنساء وخاصة في ضوء الأزمة المالية والاقتصادية الحالية. واستناداً إلى مدخلات وارده من الدول الأعضاء ومن منظومة الأمم المتحدة<sup>(١)</sup>، يستعرض هذا التقرير التدابير المتخذة من جانب الحكومات والدعم المقدم بواسطة منظومة الأمم المتحدة في معالجة هذه القضايا ويخلص إلى توصيات مطروحة لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

## ثانياً - معلومات أساسية

٣ - الإطار المعياري للتمكين الاقتصادي للمرأة وما يتاح لها من فرص العمل اللائق والحماية الاجتماعية يستمد أصوله من عدد من الإعلانات والاتفاقيات والقرارات الصادرة بشأن حقوق الإنسان. فاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تهيئ أساساً شاملاً لضمان حقوق المرأة كاملة في التشغيل بما في ذلك إتاحة سبل الوصول إلى برامج الحماية الاجتماعية والخدمات العامة. وفي الآونة الأخيرة عملت منظمة العمل الدولية في توصية أسس الحماية الاجتماعية، ٢٠١٢ (رقم 202) على التأكيد مجدداً على أهمية الحماية

(١) وردت مساهمات من حكومات الأردن، أيرلندا، باراغواي، بلجيكا، بوتسوانا، تركيا، السلفادور، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، شيلي، كولومبيا، وميانمار. كما وردت مدخلات مقدّمة من جانب كيانات الأمم المتحدة التالية: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، منظمة العمل الدولية، الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة لمساواة الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (اونروا) وبرنامج الأغذية العالمي.

الاجتماعية في الحد من حالات اللامساواة. وفضلاً عن ذلك، ففي إطار العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تلتزم الدول باتخاذ التدابير التشريعية والإدارية الملائمة وتلك المتعلقة بالميزانية وغير ذلك من التدابير من أجل تفعيل التدرجي للحقوق الاقتصادية مع استخدام أقصى قدر من الموارد لتحقيق ذلك وتجنب العودة إلى الوراثة. وثمة معلم بارز آخر في هذا الصدد يتمثل في اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العاملين بالمنازل، ٢٠١١ (رقم ١٨٩) التي تعطي الحق للعاملين بالمنازل في توافر ظروف منصفة للعمل والحماية من انتهاك ما لهم من حقوق الإنسان. وفضلاً عن ذلك ففي الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة التزمت الدول الأعضاء باتخاذ التدابير التي تكفل حلولاً لجميع مواقع العمل من التمييز والاستغلال والعنف والتحرش الجنسي والمضايقات الجنسية.

٤ - وقد أصبح الحد من اللامساواة الاقتصادية تخفيفاً لمخاطر الأزمة الاقتصادية والتعجيل بإتاحة سبل الانتعاش، مُدرجاً على جدول أعمال السياسات الدولي، فيما يدعو جانب كبير من تحليلات السياسات العامة الراهنة إلى اتخاذ تدابير من شأنها تعزيز "النمو الشامل". واليوم يؤكد كبار الاقتصاديين على أن اللامساواة الاقتصادية، التي ظلت تنفقم بسرعة في سنوات ما قبل الأزمة في عدد من البلدان، كانت واحداً من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى حدوث الأزمة الاقتصادية الأخيرة، كما أنها تعوق عملية الانتعاش في الوقت الحاضر<sup>(٢)</sup>، وقد تم توثيق هذا الأمر جيداً بواسطة علماء آخرين<sup>(٣)</sup> ممن أكدوا على أن أزمة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ جاءت لتوضح أن اتساع نطاق اللامساواة في الدخل يمثل مشكلة هيكلية رئيسية ومن ثم تحتاج إلى التصدي لها من أجل التعجيل بالتعافي ومنع وقوع أزمات في المستقبل.

٥ - وما زالت الإسقاطات المتصلة بالنمو الاقتصادي الشامل تثير شواغل إضافية إزاء المستقبل. وقد تم تنازلياً تنقيح الإسقاطات التي أجراها صندوق النقد الدولي<sup>(٤)</sup> وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العام للأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال تتنبأ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ على صعيد

(٢) Joseph Stiglitz, *Inequality Is Holding Back the Recovery*, Accessed on August 3, 2013 at

<http://opinionator.blogs.nytimes.com/2013/01/19/inequality-is-holding-back-the-recovery/>

(٣) Gabriel Palma, *Homogeneous Middles vs. Heterogeneous Tails, and the End of the "Inverted-U": It's All About the Share of the Rich*, Development and Change 42(1): pp.87-153 (The Hague, International Institute of Social Ashwani Saith, *Inequality, Imbalance, Instability: Reflections on a Structural Crisis*, Development Studies, 2011).

and Change, 42(1): pp.70-86 (The Hague, International Institute of Social Studies, 2011)

(٤) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي لعام ٢٠١٣: الآمال والحقائق والمخاطر (واشنطن العاصمة، نيسان/أبريل ٢٠١٣ الحالة الاقتصادية في العالم وتوقعات ٢٠١٣ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.13.II.C.2 نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠١٣).

الاقتصادات المتقدمة سوف ينخفض بمقدار ٠,٧ من النقاط المئوية عن النسبة التي أفادت بها التنبؤات السابقة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ إلى ما يقدر الآن بنسبة ١,١ في المائة. وطبقاً للإدارة المذكورة فإن النمو يتباطأ بدوره في البلدان الصاعدة والنامية. وثمة سحابة من الكآبة تجلّل النظرة الاقتصادية في الأجل القريب بصورة خاصة في بلدان منطقة اليورو حيث انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢ بنسبة ٠,٦ في المائة، كما تشير الإسقاطات الأخيرة إلى انكماش بنسبة ٠,٣ في المائة في عام ٢٠١٣ بدلاً من توسع بنسبة ٠,١ على نحو ما كان متوقعاً في السابق<sup>(٥)</sup>.

٦ - واليوم يسود توافق بين الآراء على أن الطريق إلى الأمام يتمثل في "انتعاش يقوده التشغيل ويستند إلى احترام حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق العمال وإلى الاضطلاع بعمليات تشاركية من خلال الحوار الاجتماعي"<sup>(٦)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، ففي سياق حوار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ساد على نطاق واسع مطلب يدعو إلى جعل العمل اللائق والحماية الاجتماعية محوراً لجهود الانتعاش. ويلقى هذا الأمر دعماً ومساندة من واقع جهود السياسات المطروحة للأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز "أسس الحماية الاجتماعية" لصالح الجميع عبر نطاق واسع من البلدان.

٧ - بيد أن القرائن توضح أن الأزمة العالمية أفضت إلى حدوث تدهور في نوعية العمالة في عدد من البلدان. ويحلّل تقرير لمنظمة العمل الدولية<sup>(٧)</sup> الاقتصادات المتقدمة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ موضحاً ما تم من عمليات تشغيل مؤقتة وقسرية حيث زادت في ٨٠ في المائة من البلدان التي شملها التحليل بينما زاد التوظيف لبعض الوقت في ٨٥ في المائة من البلدان. وفي البلدان الصاعدة والنامية، لا يزال نصيب العمالة غير الرسمية على ارتفاعه حيث يزيد على ٤٠ في المائة في ثلثي تلك البلدان التي أتاحت بيانات بشأنها. ومنذ عام ٢٠١٠ زادت العمالة المؤقتة القسرية والعمالة الجزئية في كثير من البلدان حيث استأنف نمو العمالة مسيرته.

(٥) صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، التحسن التدريجي في النمو العالمي خلال عام ٢٠١٣ (واشنطن العاصمة، ٢٠١٣).

(٦) غاي ريدر، حقوق الإنسان وجدول أعمال ما بعد ٢٠١٥: دور العمل اللائق، ملاحظات استهلاكية مقدّمة من المدير العام لمنظمة العمل الدولية إلى مجلس حقوق الإنسان في الحلقة النقاشية الرفيعة المستوى المعقودة بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان في مسار الأنشطة الرئيسية (جنيف، ١ آذار/مارس ٢٠١٣).

(٧) منظمة العمل الدولية تقرير العمل العالمي ٢٠١٢: فرص عمل أفضل من أجل اقتصاد أفضل. *Better jobs for a better economy*, (Geneva, International Institute for Labour Studies, 2012)

٨ - كما أدت الأزمة الاقتصادية إلى أثر ذي طابع جنساني على نوعية العمل. ويوضح تقرير آخر لمنظمة العمل الدولية أن "العمالة المستضعفة" التي تشمل الأعمال التي تشارك فيها فئات العمالة الأسرية والعاملين لحساب الذات في مقابل العاملين بأجر أو بمرتبات، هي الفئة الأوسع انتشاراً بالنسبة للمرأة عن الرجل. وفي عام ٢٠١٢ كان هناك ثغرة عالمية فاصلة بين الجنسين بنسبة ٣,٢ من النقاط المئوية حيث كان الجزء الأكبر من نصيب المرأة في مثل هذه العمالة المهشة، وبنسبة ٤,٥٠ في المائة من النساء المستخدمات، بالمقارنة مع الرجال فيما كانت نسبة ١,٤٨ في المائة منهن منخرطات في هذا النوع من الاستخدام بما يعني دفع المرأة نحو التماس نوعيات هشة ومؤقتة من العمل حيث يسود بشكل عام الأجر المنخفض وغياب المزايا<sup>(٨)</sup>.

٩ - وتمثل الرعاية حاجة أساسية وشاملة، وهي تدعم استخدام الرجال والنساء في مجال العمل المأجور. وفيما تسهم أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في رفاه الأفراد والأسر المعيشية وكذلك في التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي، إلا أنها كثيراً ما تهمشي دون أن تحظى بالاعتراف فضلاً عن أن تُبخس قيمتها من جانب صانعي السياسات على نحو ما تشهد به حقيقة أن تكاليفها وأعباءها يتم تحملها بصورة غير متكافئة حسب نوع الجنس والطبقة. ومن ثم فالرعاية تقدمها بصورة أساسية النساء والفتيات وتنجم عنها آثار مهمة مترتبة بالنسبة لمساواة الجنسين. وقد أوضحت الدراسات الحديثة<sup>(٩)</sup> أن الأزمة الاقتصادية قد دفعت كثيراً من النساء إلى التماس الالتحاق بالعمل المأجور، ويرجع ذلك جزئياً إلى تعويض خسارة الدخل الناجمة عن فقدان الزوج للوظيفة أو استجابة إزاء حالة اقتصادية تزداد سوءاً على مستوى الأسرة المعيشية. ومع ذلك فإن هذه المشاركة المتزايدة في مجال العمل المأجور لم تُفض إلى تخفيف المسؤولية عن العمل غير المدفوع الأجر<sup>(١٠)</sup>؛ فالمسؤولية عن ذلك النوع من العمل تمثل واحداً من الأسباب التي تجعل النساء هن أول من يتضررن من برامج التقشف

(٨) انظر منظمة العمل الدولية، الاتجاه العالمي لاستخدام النساء، ٢٠١٢، (Geneva, International Institute for Labour Studies, 2012)

(٩) انظر: Günseli Berik and Ebru Kongar (2013), *Time Allocation of Married Mothers and Fathers in Hard Times: The 2007 Recession in Feminist Economics Special Issue: Critical and Feminist Perspectives on Financial and Economic Crises*, Vol 19 (2), April

(١٠) انظر: Seçil A. Kaya Bahçe and Emel Memiş (2013), *Estimating the Impact of 2008–2009 Economic Crisis on Work Time in Turkey*, Feminist Economics Special Issue: Critical and Feminist Perspectives on Financial and Economic Crises, Vol 19 (2), April

الحكومية التي تؤدي إلى استقطاعات في نفقات القطاع الاجتماعي، وخاصة النساء اللاتي يعانين من أوضاع أكثر استضعافاً من الناحية الاقتصادية وأكثر اتساماً بطابع المشقة<sup>(١١)</sup>.

١٠ - وفي أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وفي ضوء ارتفاع مستويات الدين العام، زادت الضغوط للأخذ بإجراءات التقشف واتباع سبل التشديد المالي لدرجة أنها باتت تهدد بصورة خطيرة التمويل اللازم للحماية الاجتماعية. وعلى نحو ما لاحظته العديد من الاقتصاديين البارزين<sup>(١٢)</sup>، فقد بدأ الكثير من البلدان المتقدمة والبلدان المتوسطة الدخل بدأ في تفكيك نظم الحماية الاجتماعية القائمة على صعيدها مما أدى إلى زوال النطاق الذي يمكن في إطاره لتدابير الحماية الاجتماعية أن تعمل بوصفها عوامل تثبيت تلقائية.

١١ - وفيما ركزت معظم الحوارات التي دارت بشأن الآثار السلبية لتدابير التقشف على غربي أوروبا وأمريكا الشمالية، فإن أجزاء من هذه القصة التي لم ترو بعد، ما زالت تتمثل في الآثار السلبية المترتبة على هذه التدابير بالنسبة للنساء في هذه السياقات، فضلاً عن الآثار الأوسع نطاقاً الناجمة عن الأزمة بالنسبة لأهل البلدان المنخفضة الدخل ولا سيما النساء والأطفال وغيرهم من الفئات المستضعفة الأخرى. وثمة دراسة حديثة أجرت استعراضاً للإنفاق العام وتدابير التكيف في ١٨١ بلداً فأوضحت أن الحكومات تضطلع باتخاذ تدابير مختلفة للتكيف استجابة للأزمة الراهنة، كما أن الإسقاطات التي احتواها التقرير تبين أن الانكماش المالي سيكون أكثر قسوة في العالم النامي. وبصورة عامة فإن ٦٨ من البلدان النامية من المتوقع لها أن تخفض الإنفاق العام على صعيدها بواقع ٣,٧ في المائة في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ مقابل ٢٦ من البلدان المرتفعة الدخل التي يتوقع فيها انكماش بنسبة ٢,٢ في المائة في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(١٣)</sup>.

(١١) انظر Sakiko Fukuda-Parr, James Heinz and Stephanie Seguino (2013), *Perspectives on the causes and consequences of the financial crisis: Conversation between heterodox macroeconomics and feminist economics*, Feminist Economics Special Issue: Critical and Feminist Perspectives on Financial and Economic Crises, Vol 19 (2), April

(١٢) انظر Joseph Stiglitz, *The global crisis, social protection and jobs*, International Labour Review, Vol. 148 (2009), No. 1-2, pp. 1-13

(١٣) انظر Matthew Cummins and Isabel Ortiz, *The age of austerity: A review of public expenditures and adjustment measures in 181 countries*, Initiative for Policy Dialogue and the South Centre Working Paper (Geneva, 2013)

## ثالثاً - العمل اللائق للمرأة

١٢ - طبقاً لمنظمة العمل الدولية "فإن العمل اللائق ينطوي على فرص للعمل تتصف بأنها منتجة وتدر دخلاً مجزياً فضلاً عن توافر الأمن في موقع العمل والحماية الاجتماعية لصالح الأسر إضافة إلى وجود إمكانيات أفضل للتنمية الشخصية والاندماج الاجتماعي وإتاحة الحرية للبشر كي يعبروا عن شواغلهم وينظموا صفوفهم ويشاركوا في القرارات التي تؤثر على حياتهم مع إتاحة الفرصة المتكافئة والمعاملة المنصفة لجميع النساء الرجال على السواء".

١٣ - وخلال العقدین الأخيرین، زاد المعدل العالمي لمشاركة الإناث في قوة العمل من ٥٠ في المائة إلى ٥٢ في المائة فيما انخفض معدل الذكور من ٨٢ إلى ٧٨ في المائة<sup>(١٤)</sup> ومع ذلك، فبرغم ما طرأ من تحسن على معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل، إلا أن النساء لم يفدن من زيادة فرص الإتاحة للعمل اللائق. وعلى الصعيد العالمي، لم يزل المتاح محدوداً أمام النساء والرجال من هذه النوعية من الأعمال؛ فمعظم ما زاد من فرص العمل في أعقاب الأزمة كانت منخفضة الأجر فضلاً عن افتقارها إلى المزايا. كما أن عدم إنفاذ المعايير الأساسية للعمل يدفع إلى احتدام "سباق نحو القاع" وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تفاقم حالات الفقر والإقصاء<sup>(١٥)</sup>، بل أن عدم إنفاذ هذه المعايير يمكن أن يضع المرأة أمام مخاطر متزايدة من العنف والتحرش والاستغلال في موقع العمل، مما يعوق تعزيز "المشاركة الكاملة في الاقتصاد الرسمي وفي سبيل الإتاحة المنصفة للعمالة الكاملة والعمل اللائق"<sup>(١٦)</sup>.

١٤ - ولا تزال الآفاق العالمية الشاملة بالنسبة للعمالة في الوقت الحالي قائمة برغم الجهود المبذولة في مجال السياسات في البلدان المتقدمة والبلدان المتوسطة الدخل من أجل تحفيز الطلب الإجمالي وتهيئة السيولة للنظام المصرفي. وفي أعقاب أزمة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ أصبح من الصعوبة بمكان الحصول على فرصة العمل. وقد أدت الأزمة إلى مزيد من اتساع الثغرات الفاصلة بين الجنسين في مجال البطالة عبر جميع المناطق؛ فالثغرة الجنسانية في مجال الاستخدام زادت من ٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٢ حيث استبعدت من مجال العمل ١٣ مليون امرأة وهو اتجاه متوقع أن يستمر حتى عام ٢٠١٧<sup>(١٦)</sup>. ومن الناحية

(١٤) منظمة العمل الدولية اتجاهات العمالة العالمية، في عام ٢٠١٣، (Geneva, ٢٠١٣) *Recovering from a second jobs dip*, (2013).

(١٥) انظر منظمة العمل الدولية، اتجاهات العمالة العالمية للنساء (جنيف، آذار/مارس ٢٠٠٩).

(١٦) النتائج المتفق عليها بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والفتاة ومنع وقوعها. متاح على [http://www.un.org/womenwatch/daw/csw/csw57/CSW57\\_Agreed\\_Conclusions\\_CSW\\_report\\_excerpt.pdf](http://www.un.org/womenwatch/daw/csw/csw57/CSW57_Agreed_Conclusions_CSW_report_excerpt.pdf)



المبدئية فإن القطاعات التي يهيمن عليها الذكور - وهي التمويل والتشييد والنقل والصناعات التحويلية كانت الأكثر تضرراً. ولكن مع تكاثف السلبات العالمية تبدو الأزمة وكأنها زادت من سوء الفروقات بين الجنسين في مجال البطالة عبر جميع المناطق، خاصة وأن الاستخدام في القطاع العام، وهو قطاع تهيمن عليه الإناث في بلدان كثيرة، أصبح معرضاً للضغط.

١٥ - كما تأثر بصورة خاصة الشباب من الجنسين. فطبقاً لتقرير لمنظمة العمل الدولية<sup>(١٤)</sup> فإن المعدل العالمي لبطالة الشباب المقدّر بنسبة ١٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٣ يترجم إلى ٣٧ مليون من الشباب ممن يعانون البطالة. وفي ضوء تقلص الفرص المتاحة أمام الشباب ممن يدخلون سوق العمل للمرة الأولى، فقد أصبحت العمالة غير الرسمية أمراً منتشرًا فيما ظلت التحولات إلى حيث العمالة اللاتقة بطيئة الخطى وصعبة المنال.

١٦ - وتوضح الدلائل المستقاة من ٤٣ بلداً بشأن الفروقات في الأجور ذات الأساس الجنساني في ١٥ قطاعاً تتراوح ما بين قطاع التشييد إلى قطاع الأعمال المتزلية، أن ما تكسبه المرأة يقل بنسبة ١٨ في المائة في المتوسط عن نظيرها الرجل<sup>(١٧)</sup>. كما أن الثغرات الفاصلة بين أجور الجنسين تعكس سلبات فيما يتصل بالتعليم وقوة المساومة وحراك سوق العمل ومرونتها فضلاً عن درجة مرتفعة من الانخراط في سلك العمل الجزئي أو العمل المؤقت أو الأعمال المنخفضة الأجر أو التمييز المباشر.

١٧ - ويشكل استخدام العاملين بالمنازل اتجاهًا عالميًا متزايداً بالنسبة للأسر التي تسعى إلى التوفيق بين مسؤوليات الأسرة المعيشية وبين متطلبات العمل. وتقدر منظمة العمل الدولية أن هناك ما بين ٥٣ و ١٠٠ مليون من العاملين بالمنازل على صعيد العالم ومنهم ٨٣ في المائة من النساء<sup>(١٨)</sup>. ومع ذلك فإن قوانين العمل في كثير من البلدان لا تغطي العمل المتزلي، كما أن طبيعته المستترة تزيد من صعوبة إنفاذ التشريعات حيثما تكون قائمة<sup>(١٨)</sup>. وتمثل اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العاملين بالمنازل خطوة في الاتجاه الصحيح برغم أن النتائج العملية بالنسبة للعاملين سوف تتوقف على التغييرات التشريعية المتخذة على المستوى الوطني، فضلاً عن فعالية المتابعة من خلال التنظيم الذاتي من جانب العاملين بالمنازل أنفسهم، إضافة إلى

Kea G. Tijdens and Maarten van Klaveren, *Frozen in time: Gender pay gap unchanged for 10 years*, (Brussels, (١٧) ITUC, 2012).

(١٨) منظمة العمل الدولية "التقديرات العالمية والإقليمية بشأن العاملين بالمنازل". موجز سياسات رقم ٤ (جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠١١).

إنشاء تحالفات مع سائر المنظمات القائمة على أساس الحقوق بما في ذلك النقابات العمالية ومنظمات حقوق المرأة.

١٨ - ومن فئات النساء من يواجهن عقبات إضافية في سوق العمل كنتيجة موقعهن الجغرافي و/أو الأشكال القطاعية من التمييز بما في ذلك ما يتم على أساس العرق أو الأصل الإثني أو الجنسية. وفي نطاق العمل المتزلي المدفوع الأجر يتجه الأمر على سبيل المثال إلى هيمنة المزيد من الفئات النسائية المهمشة. وبالإضافة إلى ذلك فالنساء ممن يعتبرن من صغار المزارعين الحائزين في المناطق الريفية تضررن على مدار عقود من قصور الاستثمار في مجال الزراعة إضافة إلى غياب السبل المأمونة لحيازة الأرض مع طراً مؤخراً من تقلبات في أسعار الأغذية والسلع إضافة إلى المشاريع الزراعية المدفوعة بعامل التصدير التي أتاحت أعمالاً موسمية وعرضية، وهو ما يتم في غالب الأحيان تحت وطأة ظروف عمل معاكسه.

١٩ - من ناحية أخرى فقد دفعت الضغوط الاقتصادية بالكثير من النساء إلى الهجرة التماساً للعمل حيث يتركن أحياناً أطفالهن من ورائهن من أجل أن يعتنين بأطفال الآخرين أو بالمسنين في البلدان الأكثر غنى. وتمثل النساء - سواء المرتفعات المهارة أو "غير المهارات" - نسبة متزايدة من تدفقات العمالة العابرة للحدود. وقد أصبحت الاستراتيجيات المتبعة استجابة للضغوط الاقتصادية أكثر شيوعاً مع زيادة تواتر الأزمات المالية والاقتصادية في العقود الأخيرة<sup>(١٩)</sup>.

٢٠ - وتواجه النساء المهاجرات عقبات خاصة من حيث تهيئة سبل الحماية الاجتماعية والحصول على الخدمات والمعلومات الموثوقة المتعلقة بالهجرة المأمونة والمشروعة، وآليات تحويل الأموال بكلفة منخفضة ومشاريع المدخرات والاستثمار. وهن معرضات للتمييز والعنف في كل مرحلة من مراحل الهجرة سواء على يد وكالات الاستخدام أو أرباب العمل أو الموظفين العموميين<sup>(٢٠)</sup>.

(١٩) Nicola Piper, "International migration and gendered axes of stratification: (Introduction). In Nicola Piper (ed.), *New Perspectives on Gender and Migration: Livelihood, Rights and Entitlements*. (New York and Abingdon/Oxon, UNRISD/Routledge, 2007).

(٢٠) منظمة العمل الدولية، مساواة الجنسين جوهر العمل اللائق، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٨، التقرير السادس (جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٩).

## رابعاً - التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء والدعم المقدم من جانب وكالات الأمم المتحدة لمعالجة مسألة العمل اللائق للمرأة

٢١ - في إطار دعم الأولويات الوطنية، نفذت الدول الأعضاء طائفة واسعة من التدخلات السياسية والبرنامجية لتعزيز العمل اللائق للمرأة. وقد عمدت كل من الأردن والسلفادور وسلوفينيا والسويد وشيلي إلى تعميم منظور مساواة الجنسين في المسار العام للسياسات العامة والعمليات المؤسسية بما في ذلك سياسات العمالة. كما استخدمت أيرلندا استراتيجيتها الوطنية المتعلقة بالمرأة لوضع أحكام مراعية للجانب الجنساني فيما تقوم كل من الأردن وتركيا والسلفادور وسلوفينيا وسنغافورة وكولومبيا بتنفيذ سياسات وتشريعات للقضاء على التمييز على أسس جنسانية في موقع العمل.

٢٢ - وتقدم شيلي إعانات لدعم تعزيز دخول المرأة إلى سوق العمل، بينما تقدم السويد ائتمانات في ضريبة الدخل مما يجعل عمل المرأة أكثر جاذبية، فيما تهيئ كل من الأردن وتركيا وميانمار سبل التدريب المهني وترقية المهارات وإمكانية التدريب أثناء العمل إضافة إلى ما قامت به من إنشاء مراكز متخصصة معنية باكتساب المهارات المهنية المتخصصة. وتنفذ سنغافورة برامج من شأنها تشجيع أصحاب الأعمال على اتخاذ ترتيبات مرنة لممارسة العمل وإعادة تصميم الوظيفي وتقديم الدعم لاستخدام العمال الناضجين وإقامة مراكز للعمالة الذكية على الصعيد الوطني تعزيزاً لمشاركة المرأة في قوة العمل.

٢٣ - واتخذت بعض الدول الأعضاء تدابير رامية لرصد وتضييق ثغرات الأجور بين الجنسين، ومنها مثلاً كولومبيا التي تمنح خاتماً رسمياً لإنصاف الجنسين للكيانات التي تحقق تكافؤاً بين الجنسين في الأجور. وقد أفادت كل من تركيا وسنغافورة وكولومبيا بشأن جهود مبذولة من أجل تعزيز الوعي فيما يتصل بحقوق استخدام العاملين والالتزامات القانونية لأصحاب الأعمال.

٢٤ - وأتاحت بعض البلدان تغطية قانون العمل والحماية الاجتماعية المتصلة بالاستخدام لتشمل العاملين في القطاع غير الرسمي، فغطت الأردن وسنغافورة العاملين الأجانب بالمنازل في قوانين العمل لديها. وهناك بلدان أخرى اتخذت تدابير للحماية الاجتماعية بما في ذلك أحكام الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي (السلفادور)؛ وهناك ما يقدم مبالغ تكميلية للاشتراكات في المعاشات التقاعدية للعاملين الأكبر سناً المنخفضي الأجور (سنغافورة) أو يقدم معونات دعم لأقساط التأمين التي تدفعها العاملات المنخرطات في

أعمال لبعض الوقت فضلاً عن إتاحة إعفاءات من ضريبة الدخل على مبيعات النساء من السلع المنتجة ذاتياً في المعارض والمهرجانات (تركيا).

٢٥ - وتشارك منظمة العمل الدولية، بالإضافة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة واتفاق الأمم المتحدة العالمي، في الترويج للإعلان المتعلق بالمشاريع المتعددة الجنسيات بما في ذلك مبادئ عدم التمييز، وتقديم المساعدة التقنية للشركات بشأن الحقوق والمبادئ الأساسية في العمل.

٢٦ - وقد ساندت وكالات الأمم المتحدة جهود إيجاد الوظائف والتنسيق والتدريب على اكتساب المهارات لصالح النساء. ويتم ذلك في غالب الأحيان في شراكة مع الحكومات والمجتمع المدني، بحيث تشمل تقديم الأغذية أو المبالغ النقدية للأصول وإتاحة برامج التدريب في سياقات ريفية تتسم إلى حد كبير بالافتقار إلى الأمن الغذائي، إضافة إلى برامج الأشغال العامة في أرياف مصر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وتيسير خدمة التنسيق للوظائف الخاصة والتدريب في الضفة الغربية (الأونروا).

٢٧ - كما ساندت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ما تقوم به النساء من إنتاج على نطاق صغير لزيت الزيتون أو المنسوجات أو الفواكه والخضرة المحففة في شمالي المغرب. وهياً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سبل التدريب للنساء في قبرغيزستان لإنتاج مواد البناء العازلة، وساند حكومة لبنان في إنشاء تعاونيات حاصلة على شهادة منظمة توحيد المقاييس (الأيزو) وتملكها وتديرها النساء من أجل تجهيز وتعبئة الأغذية. وركزت منظمة التنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجهود على الإنتاج المستند إلى كفاءة الموارد والمتصف بمستوى أعلى من النظافة وباستخدام الطاقة المتجددة لتعزيز هئية ظروف عمل أعلى نظافة ومعدومة الخطر مع دعم إنتاجية المرأة.

٢٨ - وتتيح الأونروا فرصاً لإدراج الدخل لصالح اللاجئين الفلسطينيين وكذلك للفئات الفقيرة أو المهمشة الأخرى حيث تقدم الائتمانات والخدمات المالية التكميلية إلى صغار أصحاب الأعمال وإلى منظمي المشاريع المتناهية الصغر وإلى الأسر المعيشية.

٢٩ - وقد عمل صندوق مَنح مساواة الجنسين على دعم أكثر من ١٦٣ ٧٤١ امرأة في ضمان الالتحاق بالعمل اللائق، إضافة إلى أكثر من ٤٣٣ ١١٤ امرأة من أجل اكتساب المهارات والحصول على الموارد فضلاً عن أكثر من ٤ ملايين امرأة لتلقي الحماية والأمن لأنفسهن وأسرهن. كما يشارك صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في دعم كل من جمهورية ترازانيا المتحدة ورواندا والسنگال وسيراليون وموزامبيق في تحسين إتاحة الموارد والخدمات للمرأة على المستوى المحلي من خلال عمليات مراعية للبعد الجنساني في مجالات التخطيط والبرمجة والميزنة وبهدف تحسين الاستجابة إلى

أولويات المرأة. وفي جمهورية ترازيا المتحدة أسهم البرنامج في تحسين المهارات الزراعية وتعزيز المعارف المتعلقة بالأعمال المنفذة في مجال التجارة الزراعية للنساء. وكان من نتيجة ذلك أن النساء عملن على النهوض بنوعية الأغذية المجهّزة التي ينتجها مما أدى إلى مزيد من الطلب على المنتجات وبأسعار أعلى.

٣٠ - وعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توسيع فرص الحصول على الأصول الإنتاجية والخدمات المالية من خلال إنشاء الصناديق ومشاريع التمويل المتناهية الصغر، مع تعزيز مهارات النساء في إقامة المشاريع في البحرين والجمهورية العربية السورية وفلسطين ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية والكويت واليمن. وفي مصر يعمل البرنامج الإنمائي على تدعيم تنفيذ برامج ابتكارية في مجال الأشغال العامة بالمناطق الريفية مع تركيز على المرأة والشباب لدعم العمالة في هذه المجالات.

٣١ - وقد أفاد عدد من البلدان عن بذل جهود رامية إلى إتاحة التمويل اللازم للتمكين الاقتصادي للمرأة حيث تصرف بوتسوانا منحاً للجماعات النسائية والمنظمات غير الحكومية لصالح المشاريع المدرة للدخل التي تعزز استخدام المرأة خارج البيت، وتؤكد حقوقها في الملكية الخاصة ومشاركتها في صنع القرارات خارج المنزل. كما عملت باراغواي وتركيا وشيلي وميانمار على تيسير إنشاء المرأة للمشاريع وللأعمال التجارية من خلال تقديم مبالغ الإعانات وغير ذلك من أشكال الدعم المالي لصالح المشاريع الصغيرة للمرأة وإمكانيات تدريبها.

٣٢ - وتتواصل جهود أيرلندا وسلوفينيا والسويد من أجل تمويل المبادرات القائمة على أساس مساواة الجنسين ضمن إطار المساعدة الإنمائية فيما وراء البحار. وعلى سبيل المثال ينصبّ قدر كبير من تركيز التعاون الإنمائي الدولي للسويد على التمكين الاقتصادي للمرأة وعلى بناء القدرات والحماية الاجتماعية وظروف العمل. وتدعم السويد المبادرات ذات الصلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي ليبيريا وموزامبيق. كما تقدّم السويد الدعم المالي للشبكة العالمية لعولمة وتنظيم استخدام المرأة في مجال العمالة غير الرسمية: التي تستهدف تحسين وضع المرأة في مجال الاقتصاد غير الرسمي، وكذلك إلى منظمة الأعمال المصرفية العالمية للمرأة وهي المنظمة التي تهدف إلى دعم وتحسين التمويل المتناهي الصغر لصالح النساء في مجال الأعمال المصرفية

٣٣ - ومن الحكومات ما أفاد عن استخدام نظم جمع البيانات لتسجيل ورصد وتقييم حالات انتهاكات نظم العمالة والتحرش الجنسي وغير ذلك من العقوبات التي تحول دون إقرار حقوق المرأة في العمل؛ فمن جانبها كلفت بلجيكا بإجراء دراسة بشأن العقوبات

المصادفة في ميدان العمل فيما يتصل بمجالات الحمل والولادة. أما نتائج الاستقصاء فقد تم استخدامها كي تسترشد بها سلسلة من التوصيات الرامية إلى الأخذ بتحسينات موجهة إلى العاملين وأصحاب الأعمال ومديري الموارد البشرية. وقد عملت الأردن على وضع قاعدة بيانات بشأن التمييز في الأجور لتمكين صانعي القرارات من صياغة سياسات مستندة إلى القرائن بحيث يتسنى دعم الإنصاف في الأجور وتعزيز الوعي واقتراح التشريعات الداعمة للمساواة في الأجر.

٣٤ - كما عملت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على زيادة نسبة النساء المستخدمات في الأعمال اللائقة مع زيادة الفرص المتاحة للمشاركة في أنشطة متصلة بالتجارة، وجمع بيانات أساسية مصنفة على أساس نوع الجنس ووضع مؤشرات تراعي البعد الجنساني وتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار. وساندت الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة وضع مجموعة حد أدنى قوامها ٥٢ من المؤشرات الجنسانية في شباط/فبراير ٢٠١٣ بعد أن تم التوصل إليها بواسطة فريق الخبراء المشترك بين الوكالات والمعني بالإحصاءات الجنسانية. وهذه المجموعة الدنيا تضم مؤشرات تتعلق بالمشاركة في الأنشطة الإنتاجية.

## خامساً - التصدي لعمل المرأة غير المأجور في مجال الرعاية

٣٥ - "العمل غير المأجور" يشمل جميع الأشكال التي لا تُحصى من أنشطة العمل ويلعب دوراً مهماً في تحسين الرفاه في الأسرة المعيشية وفي الاقتصاد ككل<sup>(٢١)</sup>. ويمثل عمل الرعاية غير المأجور رعاية الأشخاص دون تقاضي أي مكافأة مالية صريحة حيث أن أغلبية هذه الأعمال تتم ضمن نطاق الأسر المعيشية. كما أن هذا النمط من الأعمال يمكن القيام به عبر الأسر المعيشية في المجتمعات المحلية وفي نطاق المؤسسات<sup>(٢٢)</sup>. وفيما يُعد هذا العمل غير مأجور، إلا أن مساهماته تشكل عملاً له قيمته سواء من حيث الزمن أو تكاليف الطاقة<sup>(٢٣)</sup>.

٣٦ - ويؤكد تقديم الرعاية غير المأجورة قدرة الرجال والنساء على مباشرة العمل المأجور. وهو أمر لا غنى عنه لأداء الاقتصاد وإن كان يمضي بغير حساب وبغير اعتراف باعتبار أن

(٢١) Rania Antonopoulos, *The Unpaid Care Work–Paid Work Connection*, The Levy Economics Institute, Working Paper No. 541 (Annandale-on-Hudson, 2008).

(٢٢) Shahra Razavi, *The Political and Social Economy of Care in a Development Context*, UNRISD, Gender and Development Programme Paper Number 3 (Geneva, 2007).

(٢٣) Deborah Budlender, *Why should we care about unpaid work?*, (New York, UNIFEM, 2004).

أسواق العمل لا تعترف بما يقدمه من مساهمات<sup>(٢٤)</sup>. كما أنه لا يُدرج ضمن استقصاءات قوة العمل ولا في أرقام الناتج المحلي الإجمالي. وكان من نتيجة ذلك أن حقائق أعباء أعمال الرعاية غير المأجورة لا تبدو ظاهرة ضمن البيانات التي تسترشد بها عمليات صنع السياسة أو التدخلات البرنامجية. ومن أجل زيادة الاعتراف بهذا النمط من العمل يحتاج الأمر إلى بيانات كمية وكيفية لتوضيح بجلاء نطاقه وأسلوب توزيعه سواء على صعيد الأسر أو المجتمعات المحلية.

٣٧ - ولا تزال النساء والفتيات يظلمن بمستوى غير متناسب من المسؤولية عن أعمال الرعاية غير المأجورة برغم زيادة مشاركتهن في العمل المدفوع الأجر. والدراسات التي تستخدم بيانات استخدام الوقت<sup>(٢١)</sup> في البلدان المختلفة، سواء المرتفعة الدخل أو المتوسطة الدخل أو المنخفضة الدخل، أوضحت أن العمل غير المأجور لا يتسم بتوزيع متكافئ بين الرجال والنساء، حيث أن النساء ينخرطن على مدار ساعتين إلى خمس ساعات أكثر من الرجال في سلك العمل غير المأجور. وقد جاءت البحوث<sup>(٢٥)</sup> التي تم إجراؤها في عدد من البلدان الناطقة بالإنكليزية وفي بلدان نامية وبلدان وسط أوروبا وشرقي أوروبا وبلدان الشمال الأوروبي وبلدان الجنوب الأوروبي لتوضيح اتجاهات مماثلاً ولكن مع اختلافات فيما بين البلدان. وفيما يُعد وقت المرأة الذي تنفقه على الرعاية غير المدفوعة الأجر أعلى من نظيره عند الرجل في كل مكان، فالعكس صحيح بالنسبة للعمل المأجور. ومع ذلك فإن الهوة الجنسانية الفاصلة أقدح بكثير في البلدان النامية حيث أن متوسط الوقت الذي تنفقه المرأة للقيام بأعمال الرعاية غير المأجورة يزيد مرتين عن نظيره الذي ينفقه الرجل. وعندما يتم الجمع بين العمل المدفوع والعمل غير المدفوع الأجر فإن المرأة في البلدان النامية تخصص مزيداً من الوقت للعمل بأكثر من الرجل بحيث لا يصبح لديها سوى وقت أقل للتعليم أو إزحاء الفراغ أو المشاركة السياسية أو الاهتمام بنفسها.

٣٨ - وقد أدى الركود الاقتصادي وما أعقبه من انتعاش يفتقر إلى إتاحة فرص للعمل إلى توسيع الثغرة الفاصلة من حيث حجم العمل وساعات الفراغ بين الأمهات والآباء في بعض

(٢٤) Diane Elson, *Labor markets as gendered institutions: Equality, efficiency and empowerment issues*, World Development, Vol. 27, No. 3, pp. 611-627 (1999).

(٢٥) معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، مكافحة الفقر واللامساواة: التغيير الهيكلي والسياسة الاجتماعية والمجالات السياسية، (جنيف، 2010، UNRISD). البلدان الناطقة بالإنكليزية (كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية) والبلدان النامية الأرجنتين، وجمهورية ترازيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، ونيكاراغوا، والهند وبلدان وسط أوروبا (ألمانيا، بلجيكا، وفرنسا) وبلدان شرقي أوروبا (بولندا، سلوفينيا، وهنغاريا) وبلدان الشمال الأوروبي (السويد، فنلندا، والنرويج) وبلدان الجنوب الأوروبي (إسبانيا، إيطاليا، والبرتغال).

البلدان، حيث أن الأمهات يستعصن بالعمل المأجور عن العمل غير المأجور بينما لا يتولى الآباء مزيداً من العمل غير المأجور نتيجة خفض ساعات مزاوله العمل المأجور.<sup>(٩)</sup> فضلاً عن ذلك فالتخفيضات التي تعرضت لها بنود الإنفاق العام على الخدمات الأساسية مع بدء العمل برسوم المنتفعين في مجالات التعليم والصحة والمياه وقطاعات الصرف الصحي دفعت العائلات الفقيرة إلى الاعتماد أكثر على العمل غير المدفوع الأجر الذي تضطلع به النساء والفتيات بما ترتب على ذلك من آثار خطيرة بالنسبة لصحتهن ورفاههن<sup>(٢٦)</sup>.

٣٩ - وثمة خطوة أولى مهمة تم اتخاذها وتمثل في الاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر من خلال استقصاءات استخدام الوقت، التي تقيس هذا العمل وتتيح وضع النماذج الاقتصادية التي تسترشد بها عملية صنع السياسات من أجل وضعها في نظر الاعتبار. ويتساوى في الأهمية أيضاً أن بعض أشكال العمل غير المأجور التي تنطوي على كدح شاق تحتاج إلى الحد منها. فاختصار الوقت والطاقة على نحو ما تستلزمه أنشطة من قبيل جلب المياه وغسل الملابس، من خلال الاستثمار في الهياكل الأساسية والتكنولوجيا المحلية لتوفير الوقت، أمور تؤدي إلى تحرير وقت المرأة لصالح أعمال مدرة للدخل، وأيضاً لصالح التعليم والتدريب وممارسة الأنشطة السياسية والاجتماعية فضلاً عن إتاحة وقت للفراغ والاهتمام الذاتي. كما أن الاستثمار في جودة خدمات الرعاية المتاحة للأطفال وغيرهم ممن يحتاجون إلى الرعاية، والسياسات المستجيبة جنسانياً، والتي تكفل التوفيق بين مقتضيات العمل والأسرة، فضلاً عن التغيير الثقافي يمكن أن تساعد على إعادة توزيع أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر بين المرأة والرجل ضمن نطاق الأسرة ثم بين الأسر والقطاع العام<sup>(٢٧)</sup>.

## سادساً - التدابير المتخذة من جانب الدول والدعم المقدم من جانب وكالات الأمم المتحدة للاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها المرأة مع الحد منها وإعادة توزيعها

٤٠ - من شأن المسؤولية المتزايدة التي تضطلع بها الدول من أجل تقديم الخدمات العامة، مقترنة بالحوافز الملائمة والدعم المناسب المقدمين للأسر المعيشية، أن تساعد على تعزيز التوزيع الأكثر إنصافاً لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر ضمن نطاق الأسر المعيشية وكذلك

(٢٦) Shahra Razavi, *The return to social policy and the persistent neglect of unpaid care*, Development and Change, Vol. 38, No. 3, pp.377-400 (2007).

(٢٧) Diane Elson, *The Three R's of Unpaid Work: Recognition, Reduction and Redistribution*, presented at the Expert Group Meeting on Unpaid Work, Economic Development and Human Well-Being, United Nations Development Programme, (New York, 2008).



بين الأسر والدولة. وفي البلدان المرتفعة الدخل أدت خدمات الرعاية المتهاودة التكاليف والميسورة الإتاحة والجيدة النوعية بحيث تستغرق ساعات تتم مواعيتها مع يوم العمل، إلى تحسين التوازن بين مقتضيات العمل ومتطلبات الأسرة وإلى زيادة مشاركة الوالدين في قوة العمل، وإلى توافر عنصر الاستمرار والإنتاجية مع خفض حالات الغياب. وفي البلدان النامية أدت خدمات رعاية الطفل إلى زيادة المشاركة في قوة العمل. إلا أن خدمات الرعاية لكل طفل صغير ما برحت غير متاحة على طول الخط فضلاً عن تكلفتها الباهظة أو محدودية تغطيتها<sup>(١٥)</sup>.

٤١ - وقد وضعت بعض الدول سياسات وتشريعات للنص على إجازات الأمومة والأبوة والوالدية (سلوفينيا، سنغافورة، السويد وشيلي) كما توسّعت في الأحكام الكفيلة بضمان تقاسم الإجازة الوالدية كسبيل لتعزيز تقاسم مسؤوليات الرعاية بين الرجل والمرأة وتحسين التوازن بين العمل والحياة. وهذا يشمل منح علاوة لمساواة الجنسين لتشجيع الوالدين على تقاسم الإجازة الوالدية بصورة متساوية (السويد) والحق غير القابل للتحويل في الإجازة الوالدية إلى ما يصل إلى ٩٠ يوماً (سلوفينيا)<sup>(٢٨)</sup>. وثمة حزمة مشتركة بين الوكالات لرعاية موارد الأمومة مطروحة بوصفها دعماً في مجال السياسات وأداة لتعزيز القدرات للحكومات وسائر الشركاء. وقد شاركت منظمة العمل الدولية مع الدوائر الثلاثية في تعزيز مبادرات التوازن بين العمل والحياة في البرازيل وشيلي والصين وكمبوديا وجمهورية مولدوفا.

٤٢ - ونوهت دول عديدة بأنها تدعم الرعاية غير الوالدية من خلال تقديم خدمات مباشرة من قبيل تعليم الطفولة المبكرة وإتاحة الرعاية عن طريق دور الحضانة ورياض الأطفال (الأردن) وكذلك دور الحضانة في الشركات التي تستخدم ٢٠ من العاملين أو أكثر (شيلي)؛ ومنح إعانات الدعم لمقدمي الرعاية أو علاوة الدخل التي تضاهي المساهمات الوالدية لجعل خدمات رعاية الطفل أكثر احتمالاً من حيث التكاليف (سنغافورة)؛ وإقامة النظم الوطنية لتقديم الرعاية والمواظمة بين ساعات العمل ورعاية الأطفال وساعات المدارس (السلفادور). أما برنامج المكسيك المتصل بدور رعاية الطفولة لدعم النساء العاملات، فيقدم إعانات دعم لرعاية الطفل لصالح الأمهات العاملات ذوات الدخل المنخفض بعد أن تم

(٢٨) منظمة العمل الدولية، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، صندوق الأمم المتحدة للسكان وشبكة العمل الدولي من أجل أغذية الأطفال.

تصميمه بوضوح لتخفيض عبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر ولتشجيع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي<sup>(٢٩)</sup>.

٤٣ - وقد عملت كل من الأرجنتين وأوروغواي وجنوب أفريقيا وشيلي والمكسيك على تنفيذ سياسات من شأنها التصدي لمسألة أعمال الرعاية بما في ذلك تقديم خدمات الرعاية وتعليم الطفولة المبكرة. وثمة بلدان مثل الصين والهند يهيئان حالياً خدمات بيتية/للرعاية مدفوعة الأجر ويتم القيام بها في بعض الحالات بواسطة منظمات غير ربحية أو من جانب أفراد تستخدمهم الدولة. ومع ذلك، فالذين يتولون أعمال الرعاية لا يتمتعون في معظم الحالات بنفس استحقاقات الإجازة أو مزايا الضمان الاجتماعي أسوة بموظفي الدولة. والاستثناء في هذا المضمار هو السويد حيث تمول الدولة خدمات الرعاية التي يقوم بها مستخدمو الدولة متمتعين بكامل الحقوق والاستحقاقات.

٤٤ - ومن أجل تخفيض الزمن الذي تمضيه النساء والفتيات في جمع حطب الوقود مع ما يرتبط بذلك من مخاطر التعرض للعنف، فقد شارك برنامج الأغذية العالمي في عام ٢٠٠٩، مع لجنة النساء اللاجئات، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في كفالة الإتاحة المأمونة لحطب الوقود والطاقة البديلة من خلال مبادرة موافد الطاقة في الأوضاع الإنسانية. وفي عام ٢٠١٢ كانت المبادرة قد وصلت إلى أكثر من مليوني نسمة.

٤٥ - كما اتخذت بعض الدول تدابير للاعتراف بأعمال الرعاية غير المأجورة التي تضطلع بها المرأة، مع التسليم بقيمتها بما في ذلك القيام بصورة منتظمة بإجراء استقصاءات لاستخدام الوقت وتأكيد وقياس العمل غير المأجور الذي تقوم به المرأة والرجل (السلفادور والسويد)؛ وإدراج أعمال الرعاية ضمن نظام الحسابات القومية لقياس مساهمات المرأة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإعادة تعريف العمل غير المدفوع الأجر (كولومبيا). وتفيد هذه الدراسات، فضلاً عن إعداد الحسابات فيما يتعلق بالأسر المعيشية بصورة خاصة، في حساب وتقييم وتأكيد مساهمات أعمال الرعاية التي تقوم بها المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

٤٦ - وقد دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدداً من الحكومات في جهودها المبذولة لتنفيذ استقصاءات استخدام الوقت. وساند مكتبه الإقليمي لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة

(٢٩) Paola Perezniето and M. Campos, *Gendered Risks, Poverty and Vulnerability in Mexico: Contributions of the Estancias Infantiles para Apoyar a Madres Trabajadores programme*, (London, Overseas Development Institute, 2010).

البحر الكاريبي معهد ليفي للاقتصاد في كلية بارد لوضع مؤشر مبتكر للربط بين الدخل والفقر وعنصر الزمن في مقياس معهد ليفي الجديد للوقت - وفقر الدخل.

٤٧ - وتعمل الشُعبة الإحصائية بالأمم المتحدة على دعم جهود الدول الأعضاء في تنفيذ استقصاءات استخدام الوقت مع التصنيف الدولي التجريبي لأنشطة إحصاءات استخدام الوقت. وهذا التصنيف الدولي يقصد إلى طرح هيكل لتصنيف يمكن تكييفه حسب الظروف الوطنية ويؤدي إلى تحسين تيسير إجراء المقارنات الدولية.

٤٨ - كما تقدّم هيئة الأمم المتحدة للمرأة للدعم للدول الأعضاء في إجراء استقصاءات استخدام الوقت. وبمساندة من جانب هيئة الأمم المتحدة للمرأة قامت الجزائر والمغرب بتصميم وإجراء استقصاءات وطنية لاستخدام الوقت خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢<sup>(٣٠)</sup>.

## سابعاً - الحماية الاجتماعية للمرأة

٤٩ - الحماية الاجتماعية معنية بمنع وإدارة وتخطي الحالات التي تؤثر سلباً على رفاه البشر أو على مستويات المعيشة. وهي تشمل حالات طارئة من قبيل المرض والإعاقة والأمومة والشيخوخة إلى جانب مخاطر السوق مثل البطالة وحالات تذبذب الأسعار مما يؤثر سلباً على دخل المزارعين أو العاملين لحساب الذات، فضلاً عن الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية<sup>(٣١)</sup>. وطبقاً لمنظمة العمل الدولية فإن ٨٠ في المائة من سكان العالم يفتقرون إلى الحماية الاجتماعية<sup>(٣٢)</sup>. وفيما يُعد من المسلم به أن الحماية الاجتماعية تمثل استجابة رئيسية في مجال السياسات المتبعة للتصدي للفقير، إلا أن تحمّل تكاليف جهود الحماية الاجتماعية وحساب هذه التكاليف وتمويلها لا يزال يشكل تحدياً.

٥٠ - وتشمل أدوات الحماية الاجتماعية برامج الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية. أما برامج الضمان الاجتماعي فيمكن إتاحتها بصورة نمطية من خلال العمالة الرسمية كما هو الحال في برامج التأمينات الاجتماعية القائمة على أساس الاشتراكات بالنسبة للصحة والشيخوخة والأمومة أو بصورة أخرى من خلال النظم الصحية المعمول بها الشركات. وهذه النوعيات من البرامج يمكن أن تشمل أيضاً "المعالين" ضمن تغطيتها. وفي بعض

(٣٠) وزارة المالية، مكتب الإحصاءات الوطني، الاستقصاء الوطني لاستخدام الوقت، الجزائر، ٢٠١٢، حلقة العمل المعنية بتعميم النتائج الأولية، المعهد الوطني للصحة العامة، الجزائر، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

(٣١) انظر معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، مكافحة الفقر واللامساواة: التغيير الهيكلي، السياسة والسياسات الاجتماعية.

(٣٢) منظمة العمل الدولية، "أسس الحماية الاجتماعية من أجل عولمة عادلة وشاملة" (جنيف، ٢٠١١).

البلدان اتخذت الحكومات خطوات لتكييف نظمها في مجال الحماية الاجتماعية مع التحولات التي تطرأ على أسواق العمل حيث جمعت بين المستخدمين بصورة غير رسمية أو المستخدمين لحساب الذات تحت تغطية برامج التأمين الصحي من خلال جعل الانتساب إليها إلزامياً مع تقديم دعم جزئي لاشتراكهم<sup>(٣٣)</sup>.

٥١ - وتقدم برامج المساعدة الاجتماعية استحقاقات "غير قائمة على الاشتراك" وهو ما يتم عادة في حالة من يصنفون دون مستوى معين من الدخل و/أو الذين تنطبق عليهم بعض معايير الاستضعاف الأخرى. ولأنها لا تعتمد على علاقات عمل رسمية أو على اشتراكات سابقة فإن برامج المساعدة الاجتماعية تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل التي تضم قطاعات غير رسمية على نطاق واسع<sup>(٣١)</sup>، وهذه البرامج تحولت لتصبح محورياً للاهتمام في السنوات الأخيرة في سياق الشواغل العالمية بشأن الفقر.

٥٢ - وقد استخدمت هاتان الأداتان تاريخياً في البلدان المتقدمة حيث تجسدت الشواغل في نواقص الدخل المؤقتة وفي حالة الفقر المرحلي في ظل مستويات معيشية كانت بخلاف ذلك مقبولة نسبياً<sup>(٣١)</sup>. أما الاهتمام بالحماية الاجتماعية في سياق للتنمية فقد زاد تأكيداً بفعل احتدام الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتكررة الحدوث فضلاً عن الشواغل المتعلقة بالفقر والظروف السلبية التي تشوب سوق العمل. وفي البلدان النامية، حيث الفقر مزمن، جاءت البحوث كي تسترعي الاهتمام ليس فقط إلى ضرورة التصدي للانخفاضات الحادة في الدخل ولكن أيضاً إلى الدخول الزمنية الانخفاض. وفي مثل هذه السياقات لا ينبغي للحماية الاجتماعية والأمن الاجتماعي أن يشملا فقط عناصر "الحماية" ومن ذلك مثلاً الحيلولة دون حدوث انخفاض في مستويات المعيشة ولكن لا بد لهما أن يشملا كذلك جانب "التعزيز" بما في ذلك دعم الظروف المعيشية المتوسطة والتصدي لحالات الحرمان المزمن<sup>(٣٤)</sup>.

٥٣ - وتستطيع المرأة أن تفيده مباشرة من تدابير المساعدة الاجتماعية التي لا تقوم على أساس الاشتراكات حيث تتخذ شكل تحويلات نقدية كثيراً ما توجه نحو الأمهات من ذوات الدخل المنخفض. ومثل هذه التحويلات يمكن تنفيذها سواء كانت مرتبطة بالشروط المطلوبة

(٣٣) Carmelo Mesa-Lago, *Social Insurance (Pensions and Health), Labour Markets and Coverage in Latin America*, SPD Programme Paper No. 36 (Geneva, UNRISD, 2010). Huck-Ju Kwon and Byonghu Tchoue, *The political economy of National Health Insurance in Korea*, M. Mackintosh and M. Koivusalo (eds.), Commercialization of Health Care. Global and Local Dynamics and Policy Responses (Basingstoke, Palgrave/UNRISD, 2005)

(٣٤) Jean Dréze and Amartya Sen, *Public action for social security: Foundations and strategy*, in Ahmad Ehtisham, Jean Dréze, John Hills and Amartya Sen (eds.), *Social Security in Developing Countries*, (Oxford. Clarendon Press, 1991)

أو بغير تلك الشروط، وفيما تزيد التحويلات النقدية المشروطة من معدلات التحاق الأطفال بالمدارس وانتظامهم في دروسها كما تؤدي إلى تحسين الصحة، لا يتوافر سوى القليل من القرائن التي تشهد بأن هذه المشروطيات قد أفضت إلى هذه التغييرات أكثر مما فعلته المبالغ النقدية الإضافية التي أتاحت للأسرة المعيشية. وتتاح منحة الأطفال في جنوب أفريقيا للفرد الأساسي الذي يقدم الرعاية وهي ليست مشروطة بسلوك المستفيد. وتوحي التقديرات بأن أكثر من ٨٠ في المائة من الأطفال المستحقين لها يحصلون على المنحة، مما ينجم عنه أثر إيجابي على نماء الأطفال، فيما تكشف القرائن في جنوب أفريقيا عن الأثر الإيجابي للمنح غير المشروطة<sup>(٣١)</sup>.

٥٤ - على أن العلاوات التي تقدم للنساء باعتبارهن ممن يقدمن الرعاية، بما في ذلك ما يتاح على أساس نظم التحويلات النقدية المشروطة، يمكن أن تفرض أعباءً إضافية من حيث الوقت والعمل على النساء اللاتي يصبحن مسؤولات عن الوفاء بتلك الشروط. وفي بعض الحالات تؤدي هذه البرامج بالفعل إلى تعزيز تقسيم العمل على أساس جنساني من خلال دعم مفهوم رعاية الطفل على أنها الواجب الأساسي للأمهات دون الآباء.

٥٥ - وعلى ذلك لا ينبغي النظر إلى برامج المساعدة الاجتماعية على أنها بديل عن استثمار الدولة في مجال الخدمات الاجتماعية؛ فمدفوعات المساعدة الاجتماعية ينبغي من الناحية النموذجية أن تشكل عنصراً من عناصر نظام أكثر شمولاً للضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية، وهي تؤدي غرضها على أفضل وجه في غالب الأحيان عندما يتم استكمالها من واقع الاستثمارات الموظفة في مجال الخدمات العامة.

٥٦ - وبوسع المرأة أن تفيد من التدابير الرامية إلى الحد من العمل غير المدفوع الأجر وخصوصاً عندما يتحول عبء الرعاية غير المدفوعة الأجر إلى مجال العمل الاجتماعي أو العمل المجتمعي الذي يمكن أن ينطوي على أثر إيجابي إضافي يتمثل في إيجاد الوظائف للمرأة في القطاع الاجتماعي أو في قطاع المنافع العامة. ويمكن لتدابير الحماية الاجتماعية أن تقترن بسياسات سوق العمل الفعالة؛ ومن ذلك مثلاً تدابير التماس العمل والتوجيه في مجال العمل، وتيسير سبل التدريب العملي وغير ذلك من سبل إيجاد التعرض لسوق العمل، وتنمية المهارات وتقديم المساعدة فيما يتصل بالنهوض بالتعليم النظامي أو استكمالها. على أن المعاشات التقاعدية غير القائمة على الاشتراك وعلاوات الإعاقة وغير ذلك من التحويلات النقدية تسمح للمرأة التي تكون قد مارست العمل، غير المأجور في أغلبه، طيلة حياتها، أن تتلقى شكلاً من أشكال الضمان الاجتماعي. كما أن أساليب تقديم المساعدة نقداً أو عيناً

مقابل الأصول والتدريب أو تولي الوظيفة العامة يمكن كذلك أن تفيد المرأة إذا ما تم تصميمها في ضوء توخي الهدف المحدد الذي يقضي بتعزيز مساواة الجنسين وتمكين المرأة.

٥٧ - وقد جاءت الأزمة الاقتصادية لتسلط الأضواء على الحاجة لاتخاذ تدابير للحماية الاجتماعية الواسعة القاعدة، سواء فيما يتصل بالحد من الفقر وحالة الاستضعاف، أو بوصفها إجراء يتيح مواجهة الدورات الاقتصادية. وفي هذا السياق فإن مبادرة الأمم المتحدة بشأن الحد الأدنى للحماية الاجتماعية أمر له أهميته الكبرى<sup>(٣١)</sup>؛ فهي تشمل ضمانات لأمن الدخل الأساسي بحيث تتخذ شكل تحويلات اجتماعية نقداً أو عيناً ومنها مثلاً المعاشات التقاعدية لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقات، واستحقاقات الطفولة ومزايا دعم الدخل و/أو ضمانات أو خدمات التشغيل بالنسبة لغير المستخدمين وللفقراء العاملين إضافة إلى تعميم فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والمهاودة التكاليف<sup>(٣٢)</sup>.

٥٨ - وتؤكد مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية على دور تدابير الحماية الاجتماعية في احتواء أثر الأزمة بين صفوف السكان المستضعفين، كما أنها تعمل بوصفها عامل تثبيت في مجال الاقتصاد الكلي حيث تحفز الطلب وتعزز سبل الوصول إلى الأسواق مع تمكين الناس من تخطي حالة الفقر والاستبعاد الاجتماعي. ويمثل هذا النهج تحولاً عن "شبكة السلامة الاجتماعية" المؤقتة والقائمة على أساس الاحتياجات التي استهدفت تقديم الغوث للفئات المستضعفة لمواجهة عوامل اللأمن الاقتصادية والاجتماعية. وبدلاً من ذلك فهي تتيح نهجاً قائماً على أساس الحقوق إزاء التعامل مع الحماية الاجتماعية بما في ذلك ضمان الحقوق الاجتماعية الأساسية.

## ثامناً - التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء والدعم المقدم من جانب وكالات الأمم المتحدة للتعامل مع الأولويات الوطنية بشأن الحماية الاجتماعية للمرأة

٥٩ - ما برح المفهوم الذي ينطوي على زيادة سبل إتاحة الحماية الاجتماعية يكتسب قوته على مدار عقدين من الزمن. وفي السنوات الأخيرة عمد كثير من الحكومات إلى مضاعفة الجهود، إما لاتخاذ تدابير للحماية الاجتماعية أو للتوسع في تلك التدابير. وفيما جاءت التدابير مقتصرة في معظمها على النوعيات الرسمية من العمالة، إلا أن ثمة بلداناً مثل كوريا وكوستاريكا تعاملت مع هذه المسألة من خلال التوسع في تغطية برامج التأمين الصحي

لتشمل المستخدمين لحساب الذات أو سائر المستخدمين رسمياً من خلال إتاحة الدعم الجزئي لاشتراكاتهم وجعلها اشتراكات إلزامية<sup>(٣٥)</sup>.

٦٠ - وفي بوليفيا وبوتسوانا وبالمناطق الريفية من البرازيل إضافة إلى موريشيوس وناميبيا، أصبحت المعاشات التقاعدية غير القائمة على الاشتراكات معترفاً بها بوصفها حقاً عمومياً. كما أن جنوب أفريقيا وشيلي وكوستاريكا نفذت بدورها نظم معاشات تقاعدية غير قائمة على الاشتراكات ولكنها تقوم على أساس اختبار السبل المتاحة.

٦١ - وقد أضفت عدة بلدان في أمريكا اللاتينية زيادات على الحد الأدنى من الأجر فزادت الاستثمارات العامة، كما وسَّعت تغطية الحماية الاجتماعية مما أسهم في تقليل حالة اللامساواة الطبقيّة على الصعد الإقليمية فارتفعت من ثم معدلات استخدام الإناث والذكور على السواء كنتيجة هذه السياسات. ولكن كان الأثر أكبر بالنسبة للمرأة. وأفضى ذلك بالتالي إلى تقليل الثغرات الفاصلة بشكل عام بين الجنسين في مجال العمالة. وهذا التغيير الملموس تترتب عليه آثار بالنسبة لأبرز حالات اللامساواة بين الجنسين في المنطقة بما في ذلك ما تشهده مجالات الاستخدام والأجور والتمييز الجِري<sup>(٣٦)</sup>.

٦٢ - وقد أدت برامج الحماية الاجتماعية، المعتمدة على مدار العقود الثلاثة الأخيرة، إلى قدر من تخفيف حدة الفقر من خلال إتاحة شبكة للسلامة الاجتماعية لصالح أشد السكان هميشاً<sup>(٣٧)</sup> وفي المكسيك جاء برنامج التقدم/الفرص الذي بدأ في عام ١٩٩٧ ليتيح تقديم تحويلات نقدية موجهة أساساً إلى النساء وأصبح الآن يصل إلى أكثر من ٣٠ مليون نسمة عبر جميع المناطق. وبالمثل فإن برنامج منحة المعاش العائلي في البرازيل يعد أكبر برنامج للتحويلات النقدية المشروطة في العالم النامي حيث يصل إلى أكثر من ٤٦ مليون نسمة فيما توجه نسبة قوامها ٩٣ في المائة من المدفوعات إلى النساء باعتبارهن الأطراف المستفيدة والمسؤولة قانوناً.

٦٣ - وفي السنوات الأخيرة قام العديد من البلدان بتنفيذ برامج الأشغال العامة من منطلق الاعتراف بأن على الدولة بوصفها رب عمل للملاذ الأخير أن تقدم المساعدة الاجتماعية

(٣٥) Camila Arza and others, Elissa Braunstein, Sarah Cook and Kristine Goulding, *Gendered Impacts of Globalization: Employment and Social Protection*, UNRISD Research Report for Dfid (Geneva, 2011)

(٣٦) Stephanie Seguino, *Critical analysis of progress on financing for gender equality and issues of policy coherence*, Paper presented at the fifty-sixth Session of United Nations Commission on the Status of Women, (New York, 2012).

(٣٧) Ariel Fiszbein and Norbert Schady, *Conditional Cash Transfers: Reducing Present and Future Poverty*, (Washington, DC, The World Bank 2009).

للمحتاجين. ففي الهند يؤدي قانون المهاتما غاندي للعمالة الريفية الوطنية لعام ٢٠٠٥ إلى تعزيز أمن المعيشة للأسر المقيمة في المناطق الريفية في البلاد من خلال ما يتاح لها على الأقل لمدة مائة يوم من سبيل الاستخدام المأجور والمضمون في كل سنة مالية في حالة كل أسرة معيشية. وفي عام ٢٠١٠ كان ما يصل إلى نصف المستفيدين من البرنامج من النساء.

٦٤ - أما برنامج شبكة السلامة الإنتاجية في إثيوبيا الذي بدأ في عام ٢٠٠٤ فيكفل شبكة للسلامة تؤدي إلى تمكين أفقر الفقراء من أن يصبحوا أكثر قدرة على الصمود إزاء الصدمات التي تواجههم من خلال بناء قاعدة أصول خاصة بهم. ويقدم البرنامج المذكور الأغذية والتحويلات النقدية مقابل العمل في برامج الأشغال العامة، فيما تشكل النساء ما يقرب من ٣٢ في المائة من المستفيدين. أما برنامج الأشغال العامة المتوسع في جنوب أفريقيا فيشكل بدوره مثلاً على نظام يستهدف ضمان الاستخدام، وهو مصمم لمساعدة المحتاجين على مواجهة الخسارة المؤقتة في الدخل الناجمة عن وقوع أزمة أو غير ذلك من الصدمات. وتشكل النساء نحو ٧٩ في المائة من المستفيدين من البرنامج المذكور.

٦٥ - وقد أدت جماعات العون الذاتي النسائية دوراً مهماً في حشد وتنظيم صفوف النساء تعزيزاً للفرص الاقتصادية المتاحة لهن من خلال استراتيجيات تشمل المدخرات أو الائتمان أو التنظيم الاجتماعي. وفضلاً عن أهمية هذه الأمور، فقد تصدرت هذه الجماعات الدعوة إلى اتخاذ الإجراءات التشريعية الرامية إلى تعزيز إتاحة العمل اللائق للجميع. وفي الهند يؤدي قانون الضمان الاجتماعي للعاملين غير المنظمين الصادر لعام ٢٠٠٨ إلى إسباغ الحماية الاجتماعية على العاملين غير المنظمين بما في ذلك إتاحة فرص الحصول على المزايا الصحية ومزايا الأمومة والمعاشات التقاعدية وتغطية الإعاقة وغير ذلك من المزايا. وقد لعبت رابطة النساء المستخدمات لحساب الذات دوراً رئيسياً في الدفع نحو إصدار هذا القانون.

٦٦ - وما برحت منظومة الأمم المتحدة تدعو، بمشاركة من جانب الحكومات ودعم لها، إلى تنفيذ أساس الحماية الاجتماعية. وتشمل الجهود المفاد عنها في هذا الصدد تشكيل ائتلاف دولي يضم وكالات الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية والمانحين والمنظمات غير الحكومية بهدف إصدار منشور مشترك فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن الحماية الجنسانية والاجتماعية مما تولدت عنه حوارات وطنية في السلفادور ونيكاراغوا وهندوراس، إضافة إلى بدء تنظيم العمل دورة بشأن نظم الحماية الجنسانية والاجتماعية في بنما وقد ضمت ثمانية من بلدان المنطقة وتكرر تنظيمها في الأرجنتين.



٦٧ - وقامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (إسكاب) بتنفيذ مشروع أقاليمي بشأن "دعم الحماية الاجتماعية" بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا). ويدعم المشروع الدول الأعضاء في وضع سياسات وبرامج فعالة للحماية الاجتماعية من خلال تبادل الدروس المستفادة وأنشطة بناء القدرات.

٦٨ - كما طرح عدد من الدول الأعضاء أمثلة تتعلق بإنشاء نظم جمع البيانات واستخدام البيانات المصنفة على أساس نوع الجنس فيما يتصل بالحماية الاجتماعية المتاحة للمرأة. وعلى سبيل المثال تجمع سلوفينيا بيانات مصنفة حسب النوع وتتصل بقضايا من قبيل استخدام الإجازة الوالدية والأبوية.

## تاسعاً - النتائج والتوصيات

٦٩ - ما زال هناك حالات ملموسة من اللامساواة بين الجنسين فيما يتصل بسبل حصول المرأة على العمل اللائق، بما في ذلك استمرار تمثيل المرأة غير المناسب في مجال العمالة غير الرسمية وغير المأمونة، فضلاً عن العقبان المحددة التي تواجهها الفئة المستضعفة من النساء نتيجة لممارسة التمييز أو الموقع الجغرافي أو تقاضي الأجر غير المتساوي عن العمل المتساوي القيمة. كما أن أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وهي التي تؤكد قدرة الرجال والنساء على السواء على الالتحاق بالعمل المدفوع الأجر ما زالت تضطلع بها أساساً النساء والفتيات مما يحد من قدرتهن على المشاركة المتكافئة في مجال العمالة وفي الحياة الاجتماعية والسياسية وعلى كسب دخل يتناسب مع الدخل الذي يكسبه الرجال.

٧٠ - ولا تصل تدابير الحماية الاجتماعية إلى ٨٠ في المائة من السكان. ومن ثم فهي تفشل إلى حد كبير في دعم الأشد فقراً والأكثر حرماناً، كما لا تنجح في بسط شبكات السلامة الاجتماعية أو تهيئة الدعم من أجل تقليل حالات الاستضعاف وتعزيز قدرات الصمود في مواجهة مختلف أنواع الصدمات. وهذا الوضع، مقترناً بقصور سبل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الجيدة النوعية، يؤثر على المرأة بحكم وضعها غير المتكافئ في سوق العمل إضافة إلى التركيز على استخدامها في القطاع غير الرسمي واضطلاعها بالمسؤولية الأساسية عن تقديم الرعاية.

٧١ - وقد تفاقمت هذه الاتجاهات بفعل الأزمة الاقتصادية مع ما أعقبها من اتخاذ تدابير التقشف في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وفيما دفعت الأزمة الاقتصادية، المزيد

من النساء إلى مجال العمل المدفوع، فقد أدت في الوقت نفسه إلى تعميق استخدام المرأة على أسس هشة وغير رسمية. كما جاءت الاستقطاعات الناجمة عن الأزمة في مجالات الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، فضلاً عن تدابير النقشف التي تم اتخاذها من جانب كثير من الحكومات، لتزيد من عبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تضطلع بها المرأة وأدى ذلك من ثم إلى زيادة ومفاقمة الحالات القائمة بالفعل من غياب المساواة بين الجنسين.

٧٢ - وعلى نحو ما بات يسلم به كثير من كبار الاقتصاديين فإن الاستثمار في تدابير الحماية الاجتماعية أصبح أمراً أساسياً، ليس فقط لتحسين أسوأ الآثار الناجمة عن الأزمات الاقتصادية، ولكن لتعزيز التوصل إلى انتعاش فعال ومستدام ودعم سبل المعيشة المستدامة. وينبغي أن يتوازي هذا الأمر مع بذل جهود عاجلة للتصدي لحالات اللامساواة الهيكلية والممارسات التمييزية التي تزيد من احتمال وقوع أزمات اقتصادية في المستقبل. وبغير الاستثمار في تعزيز سبل العمل اللائق، وتقديم الدعم لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وإتاحة تقديم الخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية الاجتماعية الشاملة، فلسوف يظل الانتعاش بطيئاً وتظل مخاطر معاودة الأزمة أكثر من ذي قبل وتضييق فرص النجاح أمام الجهود الرامية لتعزيز نمو أوسع شمولاً وأكثر استدامة.

٧٣ - من هنا يصبح من المشجع رؤية الكثير من الدول الأعضاء وهي تستثمر في الجهود الرامية إلى تعزيز العمل اللائق وإسباغ الحماية الاجتماعية لصالح المرأة في سياق الأزمة وفي إطار الاستجابة لآثارها. وهذه الجهود تشمل التدريب المهني واكتساب المهارات تعزيزاً لإمكانية استخدام المرأة في سلك العمل، إضافة إلى اتخاذ التدابير الرامية إلى دعم حصول المرأة الريفية على الموارد واكتساب مهارة تنظيم وتطوير المشاريع فضلاً عن اتخاذ التدابير الرامية إلى الاعتراف بأعباء أعمال الرعاية غير المأجورة التي تقع على عاتق المرأة، مع العمل على تخفيفها وإعادة توزيعها إضافة إلى اتخاذ تدابير الحماية الاجتماعية.

٧٤ - مع ذلك، فالتطلع إلى الأمام يوضح أن الأمر بحاجة إلى اتباع نهج يكفل مزيداً من التحول فيما تعكف الدول الأعضاء حالياً على مناقشته وضع جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥ والغايات الإنمائية المستدامة. ويدعي المشاركون حالياً في المشاورات الرامية إلى صياغة جدول الأعمال الإنمائي إلى إتاحة فرص الحصول على العمل اللائق وإلى توفير سبل الحماية الاجتماعية الشاملة وتقديم الخدمات الاجتماعية الجيدة فضلاً عن التحول الاقتصادي بما يكفل تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمنصف والمستدام. كما تدعو

الحاجة لاتباع نهج عالمي وشامل وتحويلي إزاء تعزيز فرص العمل اللائق للجميع، إضافة إلى التوزيع المنصف لمسؤوليات الرعاية وإتاحة سبل الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية وصولاً إلى تحقيق مساواة الجنسين وإقرار حقوق المرأة وبلوغ المستقبل الذي نصبو إليه جميعاً.

ومن أجل إيجاد و/أو تدعيم بيئة التمكين الكفيلة بإتاحة العمل اللائق للمرأة فإن في الاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والحد منها وإعادة توزيعها، وإتاحة سبل الحصول على الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، ما يشجع الدول الأعضاء على أن تنظر في اتخاذ التدابير والإجراءات السياساتية التالية.

(أ) تطوير وزيادة الاستثمار في ما يتصل بالاستجابة المراعية للبعد الجنساني في مجال التشريعات والسياسات والميزانيات والبرامج المتصلة بهذه المجالات المهمة.

(ب) تعزيز فرص العمل اللائق لجميع شرائح المجتمع، ودعم نظم سوق العمل والأحكام الاجتماعية الرامية إلى إيجاد المزيد من الساعات الممهّدة لصالح المرأة بما في ذلك إنفاذ وسريان تشريعات الحد الأدنى من الأجر، والقضاء على الممارسات التمييزية في الأجور، وتعزيز اتخاذ تدابير من قبيل برامج الأشغال العامة لتمكين المرأة من مواجهة الأزمات المتكررة وحالة البطالة الطويلة الأجل.

(ج) تعزيز حقوق المرأة في العمل من خلال وضع وتنفيذ التدابير والسياسات التشريعية التي تكفل ما للمرأة من حقوق في العمل ومن حقوق الإنسان في موقع العمل، بما في ذلك الحد الأدنى للأجور والحماية الاجتماعية وتضييق الثغرة الأجرية الفاصلة بين الجنسين، وتعزيز إمكانيات المساومة الجماعية وتنظيم سياسات التوظيف والاستبقاء والترقية التي تستهدف المرأة.

(د) الاعتراف بأعمال الرعاية غير المأجورة ودعمها من خلال تطوير الهياكل الأساسية وتكنولوجيات توفير الوقت وتقديم الخدمات الاجتماعية بما فيها رعاية الأطفال المتاحة والجيدة النوعية فضلاً عن تقديم الحوافز من قبيل الإجازة الوالدية وترتيبات العمل المرنة ومنح العلاوات.

(هـ) تصميم وتطوير وتنفيذ نظام عالمي شامل للحماية الاجتماعية بحيث يراعي البعد الجنساني، فيما تكمله خدمات اجتماعية متاحة وجيدة من خلال استخدام أقصى حد من الموارد المتاحة وصولاً إلى تفعيل تدريجي لهذه الالتزامات، وبحيث يركز تحديداً على ضمان سبل الإتاحة لصالح الفئات المستضعفة والمهمشة من النساء.

(و) العمل بصورة منتظمة على جمع وتحليل وتعميم البيانات المصنفة على أساس النوع والإحصاءات الجنسانية المتعلقة بسبل حصول المرأة على العمل اللائق وعلى الرعاية غير المدفوعة الأجر وعلى الحماية الاجتماعية مع رصد أثر تدابير السياسات ذات الصلة.

(ز) إجراء دراسات استقصائية بشأن استخدام الوقت ودعم استخدام الحسابات الفرعية لتحديد قيمة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها المرأة بالنسبة إلى الاقتصاد، فضلاً عن إجراء دراسات منتظمة لاستخدام الوقت من أجل الوقوف على حجم العبء الذي تنهض به المرأة والفتاة في الاضطلاع بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر إضافة إلى أثر التدابير ذات الصلة المتخذة في مجال السياسات.

وتشجع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى على القيام بما يلي:

(أ) دعم الدول الأعضاء من أجل إجراء تحليل جنساني للعمل اللائق وللرعاية غير المدفوعة الأجر ولسياسات الحماية الاجتماعية مع دعم تصميم تشريعات وسياسات تراعي البعد الجنساني في هذه المجالات؛

(ب) دعم الدول الأعضاء ومشاركتها في الدعوة إلى زيادة ورصد استثماراتها في مجال السياسات والبرامج التي تراعي البعد الجنساني تعزيراً لسبل حصول المرأة على العمل اللائق، مع الاعتراف بعبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر الذي تتحمل به المرأة والفتاة والحد منها وإعادة توزيعها وإتاحة سبل الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية المراعية للبعد الجنساني.

(ج) دعم وتعزيز الاستجابات البرنامجية المبتكرة بما يكفل سبل حصول المرأة على العمل اللائق، مع التسليم بالعبء غير المتكافئ الذي تشكله أعمال الرعاية، وقياسها والحد منها وإعادة توزيعها، فضلاً عن تعزيز مبادرات وتدابير الحماية الاجتماعية المراعية للبعد الجنساني لصالح المرأة والفتاة ودعم وتشجيع زيادة برامج ومبادرات الممارسات الجيدة المعمول بها حالياً.

(د) دعم وتيسير الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لجمع وتحليل وتعميم البيانات المصنفة على أساس النوع والإحصاءات الجنسانية المتعلقة بسبل حصول المرأة على العمل اللائق وكذلك بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وبالحماية الاجتماعية.